
دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

مجتمع الاختلاف ومؤسسات التحكيم بتادلا ومجالاتها

أيت يدير المصطفى*

مدخل

أمهد للموضوع ببعض الملاحظات الضرورية، والتي تكاد تكون بديهية، ومن ذلك:

-إن النقاش والتداول حول قضية الاختلاف والتعايش، لا يختص بعلم دون آخر، ولذلك فانفتاح الباحثين من تخصصات مختلفة على بعضهم البعض كفيل بإعطاء نتائج مثمرة لصالح الجميع.

-إن المنهجية[1] المعتمدة في بناء الموضوع، لا تبقيه حبيس الإخبار والقص، بالاعتماد فقط على ما جاء لدى مؤرخي الحوليات. وقد دفعنا نقص المصادر والدراسات حول المجال التادلي، إلى الاعتماد على ما اختزنته الذاكرة الجماعية[2] للناس حول أشكال الاختلاف القائمة، سواء المتوارث منها أو المستجد.

- على الرغم من أن الموضوع في بعض جوانبه، قد يبدو عاما، ينطبق على تادلا وعلى غيرها من الأقاليم، إن من حيث مظاهر الخلاف، أو من حيث المؤسسات والتنظيمات التي تدبره، فإنه يتفرد بخصوصيات سيأتي الموضوع على ذكرها ظاهرا ومضمرا، منها الخصوصيات الطبوغرافية والطبيعية وتلك المتعلقة بنمط العيش والانتاج والثقافة وطبيعة المؤسسات.

- ليس الهدف الأساسي من هذا الموضوع الدفاع عن قضية التعايش بين الأفراد والجماعات والمؤسسات، فالمجتمع المغربي يقبل بالاختلاف ويتعايش معه، ومن هنا

---

* باحث في التاريخ.

1- عبد الله العروي وآخرون، **المنهجية في الأدب والعلوم الإنسانية**، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، الطبعة الثالثة، ص.9-10.

2 - ينظر بهذا الشأن، بول ريكور، الذاكرة، التاريخ، النسيان، ترجمة جورج زيناتي، دار الكتاب الجديد، 2009.

وجب التأكيد أيضا على أن مسيرة المغرب والمغاربة اعتورتها أحيانا لحظات عنف شديدة، كانت لها آثار وخيمة على المجتمع، لكن فهم وتحليل كل ذلك لا يتم بالشكل السليم إلا إذا نظر إليه في سياقه.

- حين نتعمق في قضية الاختلاف، نجد كما كبيرا من المصنفات التي تتطرق للقضية من منظور ديني أخلاقي، مما يدفعنا إلى التساؤل: ما الذي يجعل من الاختلاف قضية دينية بالأساس؟ قد يكون ذلك مرتبطا ببطئ التطور في المجتمعات التقليدية[3]، لكن الباحث الذي لا يقتنع بهذا الجواب قد يجد في أحوال مجتمعه وثقافته، وما يستقيه من الشواهد ومن المرويات الشفهية ومن الوقائع اليومية التي يشاهدها أو يقرأ عنها، ما يؤكد له أن الاختلاف "ظاهرة اجتماعية شمولية"، تنشأ بفعل تباين مسالك وسبل الوصول إلى غاية محددة سلفا عند الجميع، كما لو أن الاختلاف هو "تنبؤ بما وقع" ولو كان الأمر غير هذا لسميناه خلافا وحينها نصبح أمام منطق الغالب والمغلوب المفضي إلى إفناء، أو على الأقل، إخضاع أحد الطرفين للآخر.

تطرح المداخلة إذن إشكالية تعتقد أن الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تهيأت في تادلا وأرباضها الجبلية كفيلة ببروز الاختلاف حول قضايا معينة تظهر بين الفينة والأخرى. ومنشأ الاختلاف هذا أصيل أو لزيق، بحيث قد يحصل حول مرعى جماعي أو تقاسم مياه أو بين بادية ومدينة أو بين السلطة السياسية والقبيلة حول دفع المغارم المستحقة مثلا...، وربما تحصل اختلافات أقل شأنا من هذه، فيحصل الخلاف حول مسلك للماشية أو طريق للعبور أو حول مكان تشييد مرفق يسدي خدمات عمومية من قبيل مدرسة أو حتى مسجد، أو توزيع ميراث بين أفراد الأسرة الواحدة، هنا تتعدد أفق الحل. ويجب أن نؤكد منذ الآن أن الحل ليس دائما متيسر أمام الجميع، فالوصول إلى التسوية والتوافق مخاض عسير، ولما يطول الاختلاف يتم اللجوء إلى تنظيمات اجتماعية هي بمثابة مؤسسات للتحكيم، غالبا ما تنظر تلك المؤسسات في الاختلاف الطارئ بين الأطراف بما تعارف عليه الناس وربما إن كانت القضية مستجدة كل الجدة عملت على إنشاء أوفاق يقاس بها وعليها لاحقا.

3- أنظر علي أومليل، **في شرعية الاختلاف**، دار الامان، الرباط، الطبعة الثالثة، 2001م، ص. 4-5.

أولا- تادلا: مجال ومجتمع الدراسة

1- تادلا: تحديد المجال

لا يسعنا المقام هاهنا لتفصيل القول حول جغرافية تادلا، بقدر ما نريد أن نبين لغير المطلع عليها إشكالية عامة تهم تعيين حدود الوحدات الادارية والترابية عبر تاريخ المغرب، وبهذا الشأن نوضح أن تادلا إقليم اكتسب شخصية وهوية عبر التاريخ، بهما ينفرد عن غيره من الأقاليم، من حيث الخصوصيات الطبيعية وما يرتبط بها من أنماط لكسب المعاش. نحن بصدد مجال يشمل البسائط والجبال وما بينهما من دير.

بتتبعنا للمصادر التاريخية وكتب المسالك والممالك نجد أن لفظة تادلا غير مستقرة على حال، ومعيار التسمية غالبا ما يتبع التقطيعات الترابية والتراسل بين المركز والتوابع من الناحية السياسية، فمرة نجد المجال التادلي يتوسع ليشمل السهل والدير والهضاب الشمالية والشمالية الغربية ومرة أخرى يتقلص هذا المجال حتى لا يتعدى البسائط الموجودة بين أم الربيع ووادي العبيد، بينما لا نعثر على أن الجبال التي تشمل الأطلسين المتوسط الجنوبي والاطلس الكبير الأوسط يذكران ضمن المجال التادلي بفعل العلاقة بينهما إنتاجيا وربما ثقافيا، وكثيرا ما تدخلت السلطة السياسية للفصل بينهما، بيد أن مصالحهما تلتقيان كما تفترقان حسب ظروف الوقت، فالسلطة السياسية ساعية دوما، وكلما استطاعت إلى ذلك سبيلا، إلى ضم كل المجالات لتجبية الضرائب أو لنيل الاعتراف.

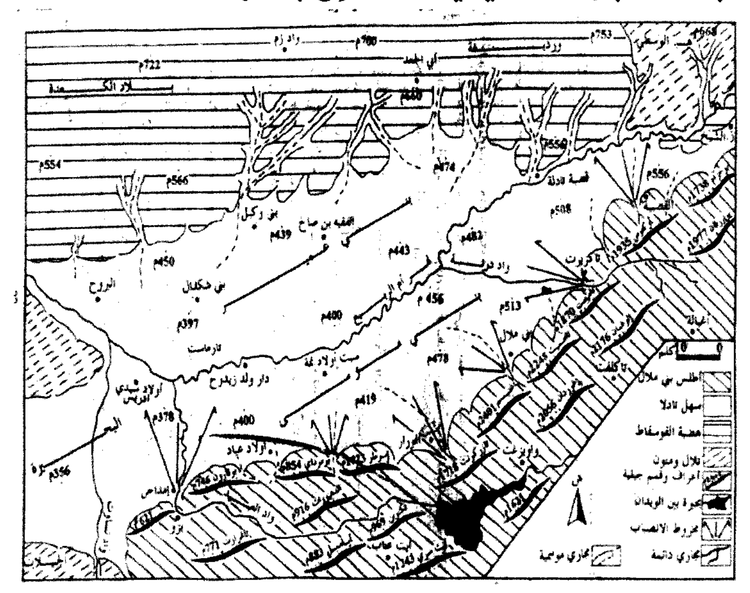
لهذا الاعتبار وغيره، ارتأينا أن نفصل بين البسائط والجبال على أن المجال التادلي سيبقى مرتبطا بديره، جاعلينه مجالا انتقاليا بن السهل والأدرار في فازاز ودرن.

نعضد هذه الإشارة بنص الحسن الوزان الذي يقول بهذا الصدد «**تادلا إقليم غير شاسع، يبتدئ من نهر العبيد، وينتهي عند نهر أم الربيع عند منبعه، كما ينتهي جنوبا بين جبال الأطلس، وشمالا في المكان الذي يلتقي فيه وادي العبيد ونهر أم الربيع. وتمثل هذه الناحية تقريبا شكل مثلث، لأن النهرين اللذين**

ينبعان من الأطلس يجريان نحو الشمال ويقترب أحدهما من الآخر إلى أن يلتقيا»[4].

في عام 1923 طرح "بيروني"، (Peyronnet) سؤال ماذا نعني بتادلا، وأكد أن التسمية تتجاوز التقطيع الإداري إلى المعنى التاريخي، فتادلا إقليم له شخصية طبيعية، وقبل تعيين حدودها بدقة تعرض نفس الباحث لإشكالية توسع المجال وتقلصه من حيث التسمية، ودلنا بأمثلة لذلك[5].

توضح الخريطة أسفله بالتقريب المجال التادلي طبيعيا وطبوغرافيا، وتوضح لنا ارتباط السهول بالمناطق المجاورة لها، خاصة الأديار والجبال، غير أنه يتعين دوما الأخذ بالحسبان الاعتبارات التاريخية المشار إلى بعضها أعلاه[6].



- تادلا: مجتمع الدراسة

هل يصح اليوم أن نؤصل لمجتمع تادلا بالأنساب؟ نجيب، فنقول إن الانسان اليوم في تادلا وما إليها من الجبال ينسب نفسه إلى قبيلته، وربما بعضهم يتباهى

4- الحسن بن محمد الوزان، **وصف إفريقيا**، الجزء الأول، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، دار الغرب الاسلامي، الطبعة الثانية، 1983، ص. 176.

5-Raymond Peyronnet, Tadla Pays Zain Moyen Atlas, Imprimerie Algérienne, Alger ,1923, pp .15-16.

6- مصدر الخريطة : عبد الرحيم بن علي، **حوض تادلا، من التطور الجيومرفلوجي الباليورباعي إلى الاستغلال الهيدروفلاحي المستحدث**، أطروحة دكتوراه الدولة، كلية الآداب بالرباط، مرقونة، ص. 32.

به أمام الآخرين إذا علم من رواية متناقلة أو من قرطاس غميس ما يجعله مفتخرا به، على أن التمازج الذي وقع بين قبائل المجال التادلي وجباله أدى مؤكدا إلى اختلاط الأنساب، وقد تنبه ابن خلدون في زمانه إلى هذا الأمر فكتب يقول «**اعلم أنه من البين أن بعضا من أهل الأنساب يسقط إلى أهل نسب آخر بقرابة إليهم أو حلف أو ولاء أو لفرار من قومه بجناية أصابها فيدعي بنسب هؤلاء ويعد منهم في ثمراته من النعرة والقود وحمل الديات وسائر الأحوال وإذا وجدت ثمرات النسب فكأنه وجد لأنه لا معنى لكونه من هؤلاء(...)، ثم إنه قد يتناسى النسب الأول بطول الزمان ويذهب أهل العلم به فيخفى على الأكثر وما زالت الأنساب تسقط من شعب إلى شعب ويلتحم قوم بآخرين في الجاهلية والاسلام والعرب والعجم**»[7]

لن نطيل الحديث عن الجماعات البشرية التي استوطنت اقليم تادلا وما يليه من الجبال، وسنكتفي بالإشارة إلى أسماء تلك الجماعات وانتماءاتها والظروف التي استوطنت فيها هذا المجال، وذلك بعد أن نبين أن المجال التادلي وجباله عرف حركية بشرية مسترسلة عبر التاريخ، يرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل أهمها:

- الاعتياش من اقتصاد للندرة فرضته الامكانات التقنية المحدودة للسكان؛
- الترحال المستمر بحثا عن كلأ للمواشي؛
- التنقل بين البسائط والجبال؛
- الحملات التأديبية التي يشنها المخزنين المركزي والمحلي على مدن وقبائل المجال التادلي وجباله[8].

إذا تتبعنا ما ورد من نزر يسير من المعلومات حول أنساب القبائل سنجد تباينا واضحا بين اثنيتين استمر الاختلاف والتمايز بينهما إلى حدود اليوم، هما الأمازيغ الذين استقر بهم الحال أخيرا بعد تنقلات طويلة في الجبال والأديار المتاخمة للبطائح التادلية، وتنشطر هذه المجموعة إلى اتحاديات منها ما ينتمي إلى صنهاجة (اتحادية أيت عطا، أيت سري، أيت سخمان، أيت بوزيد) ومنها ما ينتمي

7-عبد الرحمان بن خلدون، **المقدمة**، دار الجيل، بيروت ص. 144.

8-لمزيد من التفصيل حول التحركات البشرية بالمغرب، ينظر محمد القبلي، **الدولة والولاية والمجال**، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1997، ص. 41-70.

إلى مصمودة (هسكورة)[9]، ومن جهة ثانية وفي المناطق السهلية تستقر القبائل الأعرابية المترحلة التي وصلت إلى هذا المجال، أساسا في العهد الموحدي الأوسط[10].

ثانيا: توصيفات الاختلاف

الاختلاف قضية ثقافية بامتياز، يخضع تحليلها زمنيا للمدد الطويلة، تسم الأفراد والجماعات والدول والأمم وحتى من ينشد صناعة الوحدة، الفارق فقط يكمن في مدى استعداد هؤلاء جميعا بالاعتراف بذلك الاختلاف، وبما أن الأمر كذلك، فإنه بالنهاية يتعلق ب"عقلية أو عقليات" الانسان التادلي في البسائط والجبال، ومأتى تلك الاختلافات ماض مديد يورث عبر الأحقاب، ولا غرابة إذن أن نجد أن الاختلافات تتجدد عبر لحظات محددة بعينها وحلها كذلك يتم تقريبا بنفس "الأوفاق"، هي عقليات بطيئة التغير، تتشكل وتتكيف، لتكون عاملا مساعدا أو عائقا على تكوين عقلية قابلة لشرعية الاختلاف، وتلك هي الغاية من هذه المداخلة.

تجليات الاختلاف داخل المجتمع التادلي بسيطا وجبلا، قديما كما آنيا، تتعدد لتشمل قضايا مختلفة لا تفهم خارج سياقها التاريخي، وعلى صعيد مستويات أخرى أومأنا إلى بعض منها أعلاه.

لنتبين الآن بعضا من مظاهر الاختلاف القبلية والبينقبلية[11] وبين القبيلة والمدينة داخل المجتمع التادلي، وسنسوق بهذا الخصوص أمثلة من الاختلاف حول المراعي وأخرى حول تقاسم المياه وثالثها حول الاختلافات الاثنية بذات المجال.

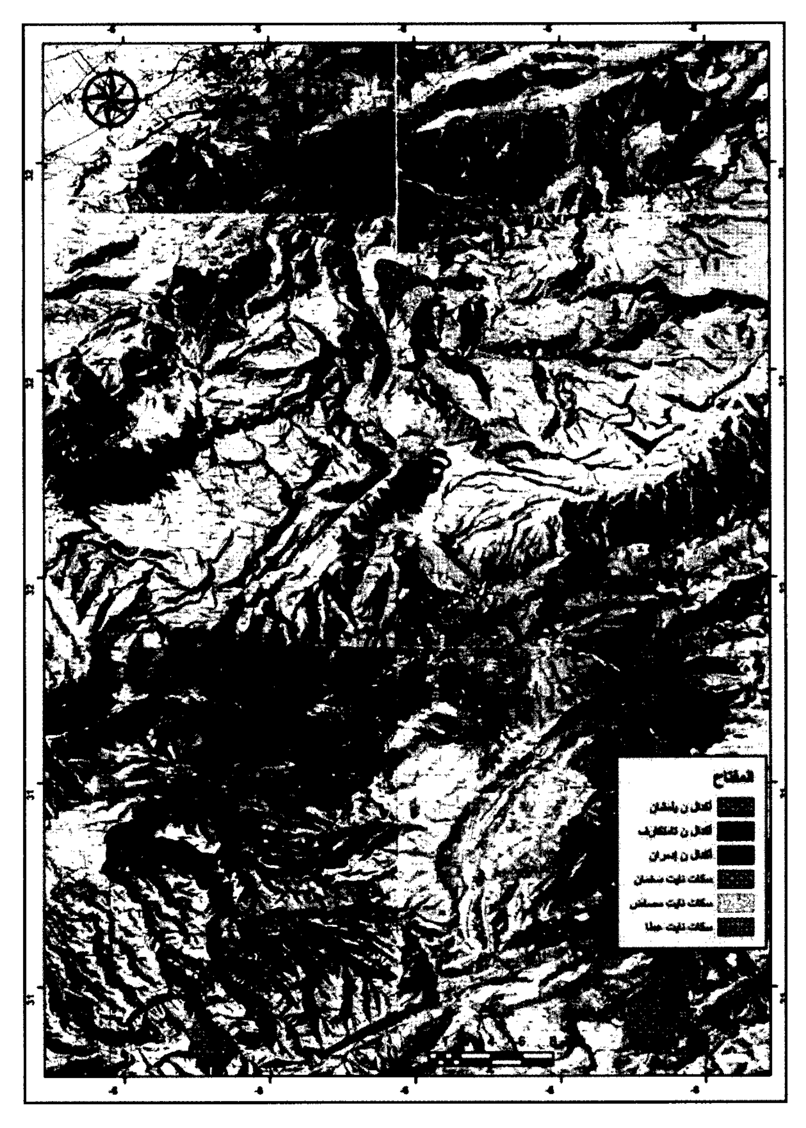
9-بهذا الشأن، ولمزيد من التوضيح، راجع: أحمد التوفيق، **المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر** (اينولتان 1850-1912)، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الثالثة، 2011،ص. 95-104. عبد الوهاب بن منصور، قبائل المغرب، الجزء الأول، المطبعة الملكية، الرباط، 1968، ص. 262-353.

10- الناصري السلاوي، **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، الجزء الأول، تحقيق وتعليق ولدي المؤلف، دار الكتاب، الدار البيضاء، ص.169-170.

11- يدور النقاش اليوم بين الباحثين في مختلف التخصصات حول القبيلة والقبلية في المغرب، هل ولى عهدها أم لا تزال مستمرة، يدلي كل طرف بحجج وأدلة تثبت أو تنفي ذلك، ولما يسأل الباحث في التاريخ من المعول أن لا يجيب بالقطع تأكيدا أو نفيا، تفرد المؤرخ يكون في عرض الثوابت والمتغيرات ومراعاة الخصوصيات. ومجال دراستنا يدخل في باب ذات الجواب والأهم أن نلاحظ أن نفسانية الأفراد والجماعات تضمر عقلية القبيلة وتتظاهر بسمة المدينة وهي النظيمة الأقدر على تفكيك مجتمع العشيرة والقبيلة.

1- الاختلاف حول المراعي

تبرز الخريطة أدناه أمثلة من المجالات الرعوية الكائنة في الجبال الواقعة إلى الجنوب من البسيط التادلي، بعض من هذه المراعي يواصل وظيفته إلى اليوم، وبعض منها لم تعد تؤديها بحكم مجموعة من العوامل التي سنأتي على ذكرها في حينه.



خريطة رقم 1: نماذج لبعض المراعي الجماعية في الجبال التادلية[12]

12 - مصدر الخريطة: المصدر: عمل شخصي وهو تجميع (callage) لخرائط واويزغت، بني ملال، أيت محمد، تيلوكيت، تيزي نسلي، زاوية أحنصال بمقياس 1/ 50000، باستعمال برنام Arc,Gis.

سنقف على نموذج واحد من هذه المراعي الجبلية، المعروف في المنطقة باسم "أكْدال ن سكات" (AGDAL N SGGATT)، ونريد أن نظهر منشأ الاختلاف بين القسمات القبلية حوله، وكيف انتهى الاختلاف بإقرار ملكية كل وحدة قبلية على حدة في مرحلة أولى وبين أفراد القبيلة الواحدة في مرحلة لاحقة.

نستقي كامل معلوماتنا حول هذه المراعي من الرواية الشفوية في ظل غياب المكتوب خاصة ما يهم "النوابت"، حيث تجهل الآليات المتحكمة في ملكية الأرض جماعيا، إن تعلق الأمر بالأراضي الزراعية أو الأراضي الرعوية، أو الأراضي المزدوجة الوظيفة، والمثال بين أيدينا أصدق نموذج لذلك، حيث المرعى-المزدرع يتواجد في الحدود بين ثلاث قبائل[13] هي "أيت عطا نومالو"، "أيت سخمان"، أيت مصاض"، والخريطة أعلاه تبين ذلك التقسيم.

بدأ الصراع بين هذه القسمات القبلية حول الأرض(التراب)، وليس حول المرعى، معنى هذا الكلام أن المرعى لم يكن أصل الاختلاف، بل وجد كشكل من أشكال التدبير للمجال بالمعنى التقليدي، تدبير وضعته "لجماعة" وألزمت المنتفعين بتطبيقه، وإذن فالأصل هو الخلاف حول تعيين الحدود وترسيمها بين القبائل الثلاثة، صراع مدفوع بالعصبية القبلية، إذ نرى أن كل قبيلة اتحدت في مستوى أعلى، على الرغم من وجود الاختلاف في المستوى الأدنى كما سنبينه بعد حين، وهذا الكلام لا يعني بأي حال من الأحوال مسايرة لتحليلات الانقساميين، بل الأمر واقع وحادث.

بعد طول اختلاف مصحوب بوقوع جرحى وقتلى من مختلف الأطراف، سيتم التوافق حول تعيين الحدود بإيعاز من تنظيمات سنأتي على ذكرها في حينه. بعد الانتهاء من ترسيم الحدود بين القبائل الثلاثة سينشأ اختلاف آخر داخل كل قبيلة، أي بين "العظام- إيغصان" المشكلة لكل قبيلة، مرة أخرى سيصل الاختلاف أقصى حدوده، أرغم مختلف التنظيمات الاجتماعية على التدخل لتهدئة الأوضاع، وبفعل تلك التدخلات أصبح كل "إيغص" يعرف حدود ملكيته، لم ينته الاختلاف هاهنا، نشأ بدله آخر بين هذه العائلة وتلك، مر من نفس المسار، فانتهى إلى أن أصبحت

13- أثناء حديثنا عن القبيلة لم نلتزم بالتدقيقات التي يتكلم بها السوسيولوجيون أو الذين ينحون منحاهم في تخصصات أخرى، ترد اللفظة عندنا هنا بالمعنى المتعارف عليه محليا.

كل عائلة تعرف ملكيتها بالتحديد وهو ما شكل خطوة نحو الملكية الفردية بعد توزيع ميراث رب العائلة.

سيرورة هذا الصراع كما سطرناه أعلاه، وكما أشرنا إلى ذلك كانت تحوم حول الأرض بشكل عام، أما المراعي فقد أوجدت لتنظيم الدورة الانتاجية بشكلها التقليدي طبعا، ووجود المرعى في هذا المجال دليل على اقتصاد يتسم بخصائص متعددة، منها الازدواجية الوظيفية ومنها طول الفترة الانتاجية وأيضا عتاقة وسائل الانتاج. وبما أن الأرض في هذا المجال تستغل بطرق تقليدية فإن إراحتها أمر لازم، وقد يعتقد أنها تخصص في موسم للزراعة وللرعي في الموسم الذي يليه، لكن الأمر غير هذا، فالانتفاع من الأرض هنا زراعة ورعيا يحصل في نفس الموسم.

تبدأ دورة الانتاج في موسم تهاطل الأمطار، أي في منتصف الخريف، حيث تزرع الأرض ولا يتم الحصاد والدرس إلا في منتصف فصل الصيف وربما يستمر إلى أواخره، هذا الأمر تتحكم فيه وسائل الانتاج التي هي عتيقة جدا، وفي الفترة التي يبدأ فيها موسم الحصاد يعلن "شيخ القبيلة" عن ابتداء فترة "أكدال" فيصبح المجال "حرما" يمنع الاقتراب منه، ويستمر إلى وقت تواضعت "لجماعة" حوله، وقد وضعت شبكة من القوانين العرفية سنفصلها لاحقا لأجل تنظيم أكدال وما يؤديه كل مخالف والواجب المفروض أداؤه للحراس ومن يختارهم ومن أين يؤتى بهم... كما سنبرز ذلك لاحقا.

2- اقتسام المياه: أوفاق لتدبير الندرة

المجال التادلي بحكم التدرج التضاريسي بين الجبال والدير والسهول أفرز وضعية أرغمت ارتباط الأسافل بالأعالي فيما يهم قضية الماء، وضع جعل المجالين الأول والثاني يخزنان ويوفران الماء والثالث يستهلكه ويستغله، فكان أن خلف هذا الوضع، وإلى اليوم نوعا من الريبة بين المستفيد والمتضرر، لأن الدولة لم تقر نوعا من الانصاف والعدالة المجالية التي تجعل الجميع يستفيد من الثروة المائية، فمصير السهول حتما مرتبط بما يصل إليها من الماء من الجبال ومن الدير، ولا ينبغي أن يُعتقد بأن المنتج يتفضل ويمن بمنتوجه على من لا ينتج.

لكن، وبحكم الضغط الذي طالما وقع على الموارد المائية في هذا المجال، فإن الصراع عليها لم يحدث فقط بين السهل والجبل والدير، داخل السهول أيضا تقع

صراعات واختلافات حول حصة القبائل وفخذاتها، الأمر الذي حتم وضع اتفاقيات تحدد نصيب المنتفعين، نستدل على ذلك بالوثيقة الآتية:

«الحمد لله وحده عن إذن من يجب سدده وأرشده على لسان عونه الجيلالي حضر لدى شهيديه أمنهما الله بمنه أعيان جماعة أولاد سعيد (...) أن العمل الجاري بينهم في قسمة ماء عيونهم المعدة للسقي ببلدهم الحربولية وواد أم الظهر وساقية توف الساحل وساقية مصرف قاي وساقية الاخداشية وثلث واد وربيع على فخداتهم على خيامهم الأصلية والمضافة إليهم على الكيفية الآتي بيانها وهي أن عدد خيام فخذة أولاد عيسى الأصلية أربعون وعدد خيام فخذة الوحاشة تسعة وأربعون وعدد خيام فخذة الحسون وغزافات ثمانون وعدد خيام أولاد عكو خمسة وستون وعدد خيام أولاد بلخير أربعون. وأن واد وربيع يؤخذ منه الثلث كيفما كان قليلا أو كثيرا ويقسم على ستة أقسام وأن ساقية الناعمية مخصوصة بأربابها المالكين لها ولا مدخل لغيرهم من أولاد سعيد فيها وأن ساقية الاخداشية مخصوصة بأولاد خداش وأن ساقية توف الساحل معدة لسقي الجنانات وأن ساقية الحربولية وساقية أم الظهور تقدر كل واحدة منهما بست فيسان (...) وأن هذه القسمة المبينة تفصيلا هي بينهم من قديم الزمان وأنهم عند ارادتهم لقسم الماء من الحرث يجعلون القرعة بينهم أول أكتوبر إلى آخر شتنبر ومن خرجت له قرعته أولا فهو السابق في السقي ويليه غيره وهكذا الى انتهاء الفخذات المذكورات وأن الباشا والقايد صالح يعطونهم الماء على وجه الخير والاحسان وإذا انقضت السنة يأخذون ماءهم الذي كانوا أعطوه لهم من غير أن يطالبهم أحد بشيء (...) وأن الأرض المعدة للزراعة عندهم لا ماء لها وأن من اشترى فدانا فإنه يشتري الأرض فقط دون ماء حسبما في رسومهم القديمة وأن كل من له حظ الماء المذكور في الفخذة فإنه يأخذه يسقي به حرثه أو يشارك به الغير أو يعمل به ما يشاء ومن أراد بيع حظه من الماء مدة سنة واحدة أو كراءه فإن أهل فخذه أولى به من غيرهم»[14].

ليس المجال متاحا أمامنا لتفصيل مضامين الوثيقة أعلاه، وهي فعلا وثيقة توفر هوامش أوسع لدراسة عديد من القضايا، غير أن الذي يهمنا هاهنا هو أن

14- وثيقة واردة عند محمد بن البشير بوسلام، **تاريخ قبيلة بني ملال**، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1991، ص. 293-294.

أعيان القبائل المذكورة أسماؤهم في الوثيقة يبرزون كناطقين باسم انتماءاتهم القبلية، استطاعوا نسج وفق يحسم النزاع حول تقاسم مياه السقي بتوظيف معجم زراعي موروث كما تدل عبارات الوثيقة، لكن المهم هو أنه اكتسب صبغة الديمومة، والمثير في الوثيقة هي أنها أنتجت في الوقت الذي فرض فيه المستعمر قبضته على المجال التادلي السهلي وهو المجال الذي أغراه أكثر من غيره بحكم الفرص الاستثمارية التي أتاحها للمعمرين، هنا ترك المستعمر، وهو على وعي تام بما راكمه من معارف حول القبيلة في السهل وفي الجبل، الفرصة لأعيان القبيلة لتقسيم المياه دون أن يتدخل لفرض صيغ قانونية لذلك، والناظر في السياسة الاستعمارية الفرنسية والمدرك لكنهها يعلم أن ذلك ليس إلا شكلا من أشكال التهدئة، فلا داعي عنده للتدخل حين يحصل التوافق بالصيغة التي يريد، حتى لو تطلب الأمر إحياء تنظيمات كانت على وشك الانقراض، ومنها القبيلة التي تشرع تأسيسا على الماضي، وهذا ما تدل عليه عبارة "من قديم الزمان" الواردة في الوثيقة والتي تكررت مرتين.

من جانب آخر، تبرز الوثيقة أن مؤسسة الجماعة التي تدخلت لإقرار الوفق أعلاه، لم توثق إلا ما كان قائما، والغالب على الظن، أن النزاع استجد بين فخدات القبيلة لعوامل غير مشار إليها بوضوح في النص، إما لنقص في الكمية، أو لرغبة أفراد أو جماعات معينة في الهيمنة والسطو على حقوق الغير أو خلاف كل هذا، معنى هذا الكلام، أن المجال يحتمل النزاع بحكم نمط الانتاج السائد، ومعناه أيضا أن ظروف وشروط زوال الجماعة لمهمتها لا تزال قائمة على الرغم من الظروف المستجدة التي يحيل إليها تاريخ إنتاج الوفق.

3-تادلا: موقع يولد الاختلاف ويفرض التعايش

نتصفح المظان التاريخية بشتى أنواعها وفي مختلف سياقاتها، فنصادف إشارات حول تادلا وسكانها وأنماط عيشهم في الحواضر والجبال، نسجل ملاحظة رئيسة مفادها أن تادلا موقع لا يفهم خارج خصوصياته التضاريسية والمناخية، وما يرتبط بهما من موارد من قبيل الماء والتربة والغطاء النباتي... هذا التباين كان موجودا ولايزال قائما، تنتج عنه اختلافات بين أهل الوبر وأهل المدر، تسهم في بروز اختلافات تبدأ بما يشبه الدفاع عن الوجود وربما دفاع عن هوية، في شكل رفض للذوبان في ذات الغير، لكنها تنتهي بالتساكن والتفاهم على تقاسم المتاح من

الموارد، نمثل لهذا الكلام بنصين يبرزان البدء بالصراع والانتهاء بالتعايش، الأول كتبه الرحالة الحسن الوزان لما وصل إلى الجبال المتاخمة لبسائط تادلا، والثاني مراسلة مخزنية محلية إلى السلطة المركزية نهاية القرن التاسع عشر، وقد تعمدنا هذا الفراغ الزمني الطويل نسبيا بين الوثيقتين لنحتج بصدقية ما به بدأنا، وإلا فإنه أمكن لنا بيسر إيراد شواهد متقاربة زمنيا.

الوثيقة رقم 1: الشاهد يروي وقائع المواجهة

«سكان هذا الجبل (جبل سكيم) فرع من شعب زناكة خفيفو الحركات أقوياء أبطال في الحرب (...) وهم في حرب دائمة مع أهل تادلا، بحيث إن تجار الناحية لا يستطيعون قطع الجبل بدون إذن مرور وأداء مبالغ باهظة (...) ولا يخضع أهل هذه البلاد لأي رئيس، لأن جبلهم في غاية الصعوبة والوعورة بحيث أصبح منيعا لا يرقى إليه أحد، وفي أيامنا أراد القائد الذي فتح تادلا أن يشن غارة على هذه البلاد، فعلم أهلها بذلك وكونوا جماعة من الشجعان (...)ولما رأوا أن الفرسان توغلوا كثيرا داخل الجبل خرجوا من كل جانب وقدفوهم بالحراب والحجارة الضخمة (...) كانت المعركة قصيرة...الكثير منهم اندقت أعناقهم وقتل آخرون (...) حقا إن أهل هذه البلاد لم يجرؤوا على الذهاب إلى تادلا منذ هذا الحادث، لكنهم ليست لهم كبير حاجة بها، لأن جبلهم ينتج كثيرا من الشعير، والماشية كثيرة جدا، وعيون الماء أكثر من الدور عددا، فلا ينقصهم سوى مواد التجارة العادية»[15].

الوثيقة رقم 2: رسالة إلى المخزن المركزي

«أن أعداء أنفسهم نزل عليهم الثلج وثقلهم حتى لم يدر أحدهم خبر أحد وأصابتهم الدعوة الشريفة وهلك مالهم وانقطع عنهم الزرع ببركة مولانا وأن أيت سري وأيت ورى أهبطهم الثلج إلى لوطا ونزلوا مع أيت الربع اجطاية ونزلوا معهم دوارا بدوار إلى آخر ما ذكر قال سيدنا إن الله عليم حكيم إن الله لا يظلم الناس شيئا ولكن كانوا أنفسهم يظلمون»[16].

15- الحسن بن محمد الوزان، **وصف إفريقيا**، ص.186-187.

16- كناش خح، رقم 175، بتاريخ 20 جمادى الثانية عام 1308، الموافق ل 01 فبراير 1891.

تبرز الوثيقتان الصراع بين أهل الجبل ومرتادي السهل، وفي نفس الآن تبرزان حتمية التساكن، اعتبارا للتكامل الحاصل بين موارد المجالين رغم التباين الاثني الناشئ عن عوامل متعددة، منها ما هو سياسي يرتبط بالتعمير والافراغ كسياسة تدبيرية تبنتها السلطة السياسية آلية للضبط والاحتواء، أو لعوامل استراتيجية تمتد إلى ما هو ثقافي أنتج سهلا معربا وجبلا ممزغا.

لنوضح الآن بعد هذه الاشارات العابرة كيف حتمت الظروف الطبيعية وظروف الموقع التساكن والتعايش بين المكونات البشرية لهذا المجال، وما الذي جعل كل محاولات منع التكامل تؤول إلى الفشل سواء كانت ذاتية أو خارجية؟

أصبح اليوم معروفا عند الباحثين بحكم ما توافر من وثائق، سواء المكشوفة أو التي لا تزال دفينة، الظروف التي جعلت السلطة السياسية، أي المخزن الذي يمثل الدولة التقليدية، يحاول الحد من التحركات القبلية التي شهدها المجال التادلي بين الجبال والسهول وما بينهما من دير، وقبل أن نشير إلى مضمون تلك السياسة، فإنه أمكن لدارسي التاريخ إقرار حكم عليها بالايجاب أو بالسلب.

نحن سنعرض القضية مصحوبة بما انتهت إليه، وإلا فإن بعض المؤرخين لم يتوانوا في إصدار أحكام على قضايا معينة من تاريخ المغرب ولا أحد ذمهم على ذلك، فنقول بأن لا مبرر تماما لنهج تلك السياسة لمنع السكان الجبليين من ارتياد السهول، سياسية فاشلة مكلفة للدولة وللمجتمع، والأدهى أن السلطان الحاكم الذي يعقب المتوفى لا يتعظ بنتائج تلك السياسة وقد تبتث محدوديتها وقصورها، لأن المخزن طالما ارتهن برهان الانفراد بالقوة ولا قوة أخرى تستطيع مجابهته، سياسة أساسها الانتقام بدل التجاوز والصفح والذي يبرز المعنى الأخلاقي للدولة، يظهر ذلك صريحا من خلال المواجهات التي تتلو أخرى حسمتها القبائل منفردة أو متحالفة لصالحها من قبيل إقدام السلطان سليمان على حبس أو قتل الواردين عنده للتشفع بعد هزيمته في "وقعة ضيان"، وكذلك الحركات التي قادها الحسن الأول في المجال التادلي، والتي كثيرا ما عطلت الدورة الانتاجية، كشكل من أشكال ممارسة الاعتساف على الرعية حتى لو تطلب الأمر صياغة مبررات لشرعنة الهجوم المخزني على القبيلة، وقد يظهر الأمر ضمنيا من خلال المراسلات التي كان يتلقاها قواد جيش أيت الربع للزحف على أراضي الجبليين وحصارهم و"أكْلهم".

وعلى الرغم من الاجحاف الذي مارسه المخزن العلوي، فإن القبائل في الجبل والسهل ومنها تلك التي وكلت لها مهمة الحصار كثيرا ما طمت الوادي على أوامر السلطان، وكتب قوادها إليه يقرون بعجزهم عن منع الجبليين من الوصول إلى السهل أو منع قاطني السهول من التعامل والتعاون مع أهل الجبال. إنه اختلاف مفروض كان ينبغي الاقرار به والاعتراف به كخطوة نحو تشجيع الاستقرار، والاستقرار وحده هو الذي يدفع إلى تغيير نمط الانتاج إذا اقتضت الضرورة ذلك.

ثالثا: مؤسسات التحكيم

في مجتمع اختلاف مثل المجتمع التادلي، كان لابد من انبثاق مؤسسات وتنظيمات اجتماعية تكبح شرور العوام، لكن من السهل أن نتبين أن تلك المؤسسات ومن يتولاها لا تتمايز عمن تتولاه بكثير من الفروقات، لا من الناحية الفكرية ولا من الناحية الاجتماعية، وحتى النظيمة المخزنية التي من المفترض أن يحصل التوافق بينها وبين معاهديها، لا تتسم بكثير من التعالي الذي يفرضه منطق الدولة، إذ كثيرا ما عين المخزن المركزي ممثلين له من بين الشخصيات المحلية التي تمتلك ولو قدرا يسيرا من الرأسمال المادي المسنود ببعض من الجاه، ومن ناحية أخرى فإن تلك المؤسسات تتفق على أوفاق تتلاءم مع أفهام الناس.

مجال الدراسة حاضن لتنظيمات اجتماعية تتدخل لإقرار أوفاق تتوارث شفهيا، بواسطتها يتم إيجاد حلول للاختلافات التي تنشأ بين القبائل أو داخل كل قبيلة أو بين المدينة وأرباضها...

وعملا بالتسلسل الذي اتبعناه في إيراد أمثلة لتلك الاختلافات، فإننا سنمثل لكل نموذج منها بالمؤسسة الاجتماعية التي تتدخل لإقرار حلول لها، مع ضرورة الإشارة الى أن الأمر غير خاضع لأية ميكانيكية، بمعنى أن كل اختلاف تتخصص مؤسسة ما بحد ذاتها ولوحدها في إيجاد الحل المناسب، بل العكس هو الحاصل تبعا للثقل الرمزي لكل منها، وأحيانا تتعدد المؤسسات التي تتدخل في كل اختلاف حول قضية ما، كما ويلاحظ في بعض الحالات خصوصا في العهود المتأخرة التي نجحت فيها الدولة في إقرار "دولنة المجال"[17] أن الحل يحصل بالتدريج، أي أن الدولة تترك القضية في مهدها بيد المؤسسات المحلية المتمثلة في أعيان القبيلة

17- محمد شقير، **تطور الدولة في المغرب، إشكالية التمركز والهيمنة**، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، الطبعة الثانية، ص. 311-322.

والصلحاء والزوايا، وما لم يحصل التوافق والتراضي يتدخل ممثلو المخزن المحلي الذي يفصل بين الأطراف التي حصل بينها الاختلاف، هنا، وكما حصل مرارا من خلال أمثلة واضحة، يظهر المخزن محليا ومركزيا، في صورة المؤسسة التي تقرر فتطاع، أي أن هذه المؤسسة في نظر الناس لا غنى عنها إذ تنجح حيث تفشل باقي المؤسسات.

1-مؤسسة "لْجماعتْ"

لسنا ملزمين هاهنا باتباع تنظيرات وتطبيقات من سبقنا إلى الكلام عن هذه المؤسسة من اجتماعيين وإناسيين وخلافهم، على أننا اطلعنا على ما ألف في هذا الباب من طرف الأجانب ومن انبرى من المغاربة بالرد عليهم، فوافقهم أو خالفهم أو اتبع مسلكا انتقائيا يأخذ من هذا ومن ذاك ما يلائم سياق طرحه، هؤلاء وأولئك بذلوا مجهودا نظريا ينبغي استثماره كلما كانت اشكالية البحث تستدعي ذلك، بالنسبة لنا، سنرصد طبيعة وأشكال وأحكام تدخل هذه المؤسسة في إقرار حلول حول قضايا الاختلاف التي تنشأ حول المجال المشترك للقبائل، هذا الشكل من التدخل نمثل له بقضية الاختلاف حول الأرض والمرعى سيرا على المنهجية التي بيناها أعلاه.

كيف تتشكل لجماعة في مجال دراستنا؟ هل تكتسي طابع الاستمرارية أم أنها لا تبرز إلا وقت نشوء الاختلاف؟ هل تكتسي قراراتها صبغة التنفيذ المعجل، أم أنها تستأنف فترفع إلى مؤسسة أخرى يكتسي حكمها طابع الحسم؟ هل يمتثل الجميع لقرارات هذه المؤسسة، أم أنها تطال البعض دون الآخر؟

بينا سلفا أن المرعى الجماعي ل "سكات" وجد أول الأمر كشكل من أشكال تدبير المجال الزراعي، حيث أن عتاقة وسائل الانتاج وطول الدورة الانتاجية، يجعل بعض المزارعين يتأخرون كثيرا في جمع المحصول بسبب امتلاكهم لأراضي خارج هذا المجال الزراعي -الرعوي، مما يتطلب استكمال الأشغال فيها قبل الانتقال إليه من طرف الأسرة المالكة له بكاملها أو على الأقل جزء منها، أو بسبب عدم قدرة المالك للأرض على تشغيل مياومين محليين أو أجانب لإتمام الحصاد والدرس في وقت أقصر. هذا التفاوت بين الملاكين يجعل أن الشخص الذي أتم العمل في حقله ينتقل إليه مع أفراد أسرته مصحوبين بالقطيع الذي يكون غالبا مهما من حيث العدد والنوع. واستغلال الأرض للرعي بعد الزرع، يجعل هذا المزارع-الراعي يلحق أضرارا

بالرساتيق المجاورة له، سواء التي لم يجمع محصولها أو تلك التي لم تستغل رعويا، هنا ينشأ الاختلاف بين أفراد القبيلة وربما وصل درجة اعتباره اعتداء على حقوق المالكين، ويظهر في المستوى الأعلى نوعا من الاستقواء تنعكس تأثيراته على سيكولوجية الضعفاء من القوم. كيف تم حل هذا الصراع؟ كيف تم تجاوزه، وبالتالي الوصول إلى التعايش بدل التصارع؟

حل هذا الصراع تطلب وجود أشخاص لهم كلمة مسموعة داخل القبيلة، يحكمون فيقررون، مالكون لنفوذ رمزي أو مادي، هؤلاء يشكلون تنظيما اجتماعيا، لا يخضع للانتقاء، لا يعينون من طرف مؤسسة أعلى منهم سلطة، تفرزهم الأوضاع المستجدة، يعترف لهم الآخرون بسلطتهم وبوظيفتهم التحكيمية، هؤلاء يعرفون بمؤسسة "لجماعة". وقبل أن نسترسل في توضيح كيف أسهمت هذه المؤسسة في حل التنازع موضوع الحديث، نشير إلى أنه ليس ثمة حدود واضحة بينها وبين الأعيان، إذ غالبا أن هؤلاء هم الذين يشكلون تلك المؤسسة، وربما هؤلاء لهم سلطة أقوى حين تظهر على مسرح الأحداث معضلات من نوع أعقد[18].

تدخلت لجماعة لتدبير هذا الاختلاف، فصاغت أوفاقا تلزم الجميع فأقرت ما يأتي:

يلتزم الجميع، مالكين مباشرين، أو غير مباشرين، بحرث أراضي "سكات" في نفس الموسم.

في الموسم الموالي تصبح الأرض بوارا، فأمكن الرعي فيها للجميع دون التقيد بفردية الملكية ولا يحق لأي أن يمنع الآخرين من الرعي.

في مطلع شهر ماي، حيث يقترب موسم الحصاد، يحرم الرعي بالقرب، أو داخل المجال، حتى لو لم يستغل المالك أرضه زراعيا، وقد عينت لجماعة بالتدقيق حدود أكدال لكنها تأخذ بعين الاعتبار المستقرين دوما جوار المجال الرعوي إذ تعمل على تعيين مسالك منها يلج القطيع ويغادر.

بالنسبة لحراسة المرعى، فإن المؤسسة تطبق قاعدة دورية بموجبها يعين كل عظم الحارس، في كل موسم حارسان، ومجموع عظام القبيلة هو ثمانية، يشترط في

18- ريمي لوفو، الفلاح المغربي مدافعا عن العرش، ترجمة محمد بن الشيخ، منشورات وجهة نظر، الطبعة الأولى، 2011، ص.6-28. أنظر كذلك الوثيقة المحال عليها في الهامش رقم 11 حيت كتبت بمحضر الأعيان.

كل من رغب في تولي المهمة القدرة البدنية حيث يطلب منه مواصلة عمله إلى ما بعد غروب الشمس كما يتعين عليه القيام بجولات بشكل متواصل عبر كامل حدود المرعى.

هؤلاء الحراس يتقاضون أجورا عينية، حيث يفرض على كل مالك أداء قدر محدد إلى الحارس في كل موسم (نصف عبرة من القمح أو عبرة من الشعير)، هذا القدر يحدد حسب عدد القطع الأرضية وليس حسب المساحة، وكل من تأخر أو امتنع عن الأداء فإن لجماعة تلزمه بمغارم يتزايد قدرها كلما تزايدت مدة التأخر.

بتتبعنا لهذا المسلسل من الاختلاف والذي انتهى إلى التعايش، يظهر أن مؤسسة "لجماعة" قد فرضت أعرافا تكتسي صبغة التنفيذ والتعجيل بالاقرار، ومن هنا أهميتها في مجتمعات الانتجاع والاستقرار معا، مؤسسة تواصل وجودها على الرغم من التغيرات التي لحقت التدبير الاداري للمجال في المغرب عامة[19]، وهذا النوع الطارئ من التدبير فرض على هذه المؤسسة أن تتكيف معها حتى غذت اليوم "مؤسسة تراصفية" ظاهرها يشبه اليوم ما يعرف بالمجتمع المدني ومضمرا تسييرها موروث عن العهد الذي لم يأفل.

2- مؤسسة المخزن بين التعايش المرغوب والتعايش المفروض

اليوم، وقد راكم البحث تآليف عدة حول المخزن، فإن المداخلة لا يهمها من ذلك إلا الإشارة عابرا أن تلك الدراسات على أدلوجات ثلاثة، منها من تصفه ب "الجهاز الطفيلي الدخيل" ومنها من دافعت عن وجوده حتى في الأقاصي إذ المجتمع في حاجة إليه حاجة الرعية إلى راع، وثالثة وافقت بين الرأيين.

لكن الثابت هو أن سلاطين المغرب الذين يشكلون رأس هذا المخزن، اكتسبوا هيبة روحية، أطروا بها المجتمع، هذا المجتمع طالما صنفه المخزن نفسه، إضافة إلى الكتابة التاريخية، إلى مجتمع الطاعة والمجتمع العاصي، لذلك تردد في تلك الكتابات وحتى في الذاكرة الجمعية للقبائل عبارة "مسخوطة السلطان" لفظة تنعت بها غالبا قبيلة ما قبيلة أخرى.

في مجال دراستنا، الحقيقة التي ينبغي أن لا نغفلها هي أن المخزن مركزيا ومحليا واجه صعوبات واضحة في ضبط واحتواء المجال، ليس في الجبل فقط الذي

19- Hassan Rachik, «jma'a tradition et politique», Hespéris-Tamuda, vol. 39, fasicule2, 2001, pp. 147-157.

اعتبر ملاذا للقبائل القاطنة به أو تلك التي تلوذ إليه لما يتناهى إليها خبر مقدم حركة السلطان، ولكن أيضا في السهول، اعتبارا لكون المخزن وطن فيه قبائل أسند إليها مهمة الوقوف أمام زحف القبائل الجبلية إضافة إلى تأمين المسالك (قبائل جياشة)، والتي طالما أصدر إليها تعليمات بالهجوم على تلك القبائل وأكل زروعها ونهبها للمبررات التي ذكرنا بعضا منها قبل، لكنها لم تكن تمتثل دائما لتلك الأوامر فعيشها قائم على ذلك الاختلاف الموجود بين الجبال والسهول اقتصاديا وانتاجيا.

هذه القضية، مرة أخرى لا تفهم إلا في سياقها، فقد قلنا سابقا إن المخزن ارتهن منذ البداية برهان فاشل لم يخلق من ورائه إلا الفوضى، والحال أن مهمة الدولة أولا وأخيرا هي ضبط الأمن ليس أمنيا بل بما تستثمر ماديا واجتماعيا وثقافيا، والمخزن اعتقد لأجل طويل أن الوحدة والتجانس وإلغاء الاختلافات الثقافية والانتاجية هي الكفيلة بذلك الأمن، لكن شيئا من ذلك لم يحصل، فكلما حلت حركة السلطان أو من يقوم مقامه إلا وأحلت الخلاف بدل الاعتراف بالاختلاف القائم وتدعيمه.

ننمذج لما أثبتناه بالواقع الناجم عن تلك التحركات المخزنية في المجال التادلي سهلا وجبل بنماذج لا حصر لها، لكننا سنقف عند مثال واحد. كتب الرحالة شارل دو فوكو يقول «**يتقدم خطوة خطوة، من قبيلة إلى قبيلة، عارضا على كل منها عند وصوله إليها الاختيار بين أمرين: نهب المنطقة أو الافتداء مقابل قدر من المال (...)، واختيارا للأقل ضررا بين شرين، يقرر المعنيون بالأمر شراء السلم بالثمن المطلوب(...)، في بعض الأحيان يعاني خيبة أمل، يلقى مقاومة في بعض الأمكنة، وتكون لهذه القوة بعض النجاح(...)، في تادلا اختير حل ثالث فكان مصدر أمر لخيبة السلطان: عند اقترابه من تادلا اكتفت القبائل وكلها رحل، بجمع خيامها وابتعدت من جبل أيت سري إلى جبل زيان، حيث أصبحت في مأمن من أعماله، وبقي السلطان وحيدا مع جيشه متجولا وسط السهل الخالي فكانت حركته هذه كارثة، لم يتمكن إلا من جمع بعض النقود لدى القصبات الصغيرة المنتشرة على مسافات طويلة داخل المنطقة. مدخول نقدي ضعيف لانتشار كبير من الجنود، متاعب من دون ربح**»[20]. لقائل أن يقول هذا شارل دو فوكو، ومن لا

20- شارل دو فوكو، **التعرف على المغرب 1883-1884**، ترجمة المختار بلعربي، دار الثقافة، الدار البيضاء ، الطبعة الأولى، 1999م. ص. 86-87.

يعرف مقصده لا يدرك مغزى ما كتب، لكن حتى ولو تتبعنا حركات السلاطين وانعكاساتها من خلال الاسطوغرافيا المغربية حتى تلك التي بجلت السلطان لوجدنا فيها ما يثبت ما أشرنا إليه.

على الرغم من هذا فقد أشرنا سلفا إلى الرأسمال الرمزي الذي حازه السلطان الشريف في المغرب أكثر من غيره، ما جعله من بين من يمارسون الوظيفة التحكيمية لما يحصل اختلاف، لأن مؤسسة السلطان أو مؤسسة المخزن في بعدها العام، مثلث في تمثل المغاربة إلى اليوم مبدأ السلطة أو عنوانا لها، وهنا مكمن الفرق مع باقي المؤسسات التحكيمية التي يلجأ إليها الأفراد والجماعات، فقرار المخزن يكتسي صبغة النفاذ وخلاف ذلك يعني العصيان شرعيا بمنطق الحكم الديني ومخالفة للقانون في منطق الدولة المؤسساتية.

المجال التادلي لم يخل من مثل هذا الاحتكام إلى المخزن محليا كما مركزيا، إما للفصل بين الافراد المتنازعين حول ميراث تخلف عما أقرته عطاءات سلطان، أو بين قبيلة وأخرى تتنازع الحدود، أو بين الأمازيغ والأعراب حول مياه سقي أو فك خلاف ينشأ بين أهل المدينة والقبائل المجاورة لها[21].

3- الزوايا: إسهام في التعايش داخل مجال للاختلاف

أنتج الباحثون في مختلف العلوم دراسات وفيرة حول هذه المؤسسة، وعنها نقول ما قلناه عن مؤسسة المخزن فيما يهم جانب التأليف وصيغه من خلال إجراء مقارنة بين وجهة نظر الكتاب الأجانب والباحثين المغاربة، والذي جعلنا ندرج الحديث عن الزوايا هنا ليس كونها نجحت في إقرار نوع من التساكن والتعايش بين السكان حين يختلفون في قضية ما فقط، بل الدافع إلى ذلك هو الثقل الذي مارسته الزوايا في المجال التادلي، فانعكس ذلك على ذهنيات مريديها وأيضا على من رفضوا وجودها بداعي نشرها لبدع لم تنص عليها القوانين الشرعية.

يظهر من خلال المصادر والدراسات أن الزاوية الناصرية التامكروتية مدت نفوذها إلى هذا المجال عن طريق الزاوية الحنصالية وفروعها خاصة في جبال

21- ينظر بهذا الشأن، المصطفى عربوش، ومضات من تاريخ جهة تادلا/ أزيلال، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2012م، خاصة في الصفحات، 22-47-56-75-95-109-195. نشير أن اعتمادنا في هذا المؤلف كان على الوثائق فقط أما تعليق المؤلِف عليها فلم يراع ضوابط إعمال منهج التاريخ في ذلك، لذلك لا نتبناها.

درن[22]، والزاوية الشرقاوية في الهضاب التادلية وما يجاورها في جبال فازاز، هذا الامتداد بيّن على الرغم من أن العلاقات تختل بين الأصل والفرع بين الفينة والأخرى، خاصة في مراحل انتقال العرش من الأب إلى الابن أو إلى الأخ، وهي المرحلة التي تتطلب من كل طامح في العرش كسب ود مختلف الأطياف التي تمثل القوى الدينية من متصوفة وشرفاء، ثانيها أن المجال التادلي بجباله وبطائحه تنازعته دوما سلطة المخزن وسلطة الزوايا، ففي الوقت الذي كانت الزوايا لا تطمئن من الوجود المخزني في مجال نفوذها[23]، فإن المخزن المركزي يتحين الفرصة للانتقام من الزاوية وإضعافها أمام مريديها، وإذ ليس هاهنا مجال تفصيل هذا القول، فإنه لزم أن نشير إلى أن الزوايا في هذا المجال بقاؤها رهين بدوام الصراع، أكان ذاك الصراع قبليا أو بين القبيلة والسلطة السياسية، وهو أمر عطل تكون الدولة المركزية التي تطلب وجودها أو على الأقل استعادتها مجيء الآخر.

ومهما يكن من الأمر، ومن غير حاجة لإثبات صحة هذا القول، فإنه، والتزاما بالإشكالية قيد المعالجة، يمكن القول أن وجود الزوايا ومدعو الصلاح بالكثرة الفائقة مرتبط بالبنية الانتاجية والنفسية بتادلا، فمن الطبيعي جدا أن انعدام سلطة الدولة أو على الأقل ضعفها يسهم في ظهور، أو عودة ظهور، قوى أخرى تحل محلها، تكتسب شرعيتها من خلال نفاذ أمرها وقرارها داخل المجتمع الذي تتولاه[24].

22-George Drague, Esquisse d'Histoire Religieuse du Maroc, Cahiers de l'Afrique et de l'Asie, les Editions Peyronnet, Paris, PP.163-185.

23- شارل دو فوكو، **التعرف على المغرب**، ص. 70-76.

24- نمثل لذا القول بتولي بعض الحنصاليين لمنصب القايد زمن الاحتلال الفرنسي، حول هذه النقطة، يراجع: المصطفى أيت يدير، السلالات المبجلة في تادلا وما إليها من الجبال، رصد لفعل التحول من المركزية إلى الهامشية، بحث لنيل دبلوم الماستر، جامعة السلطان مولاي سليمان، كلية الآداب والعلوم الانسانية، بني ملال، السنة الجامعية، 2012-2013م،مرقونة، ص.110. وحول دور زاوية إمهواش في تكوين حلف أيت أومالو ضد السلطان سليمان، يراجع محمد المنصور، المغرب قبل الاستعمار، المجتمع والدولة والدين، ترجمة محمد حبيدة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2006م، ص.303-308.

خلاصات:

تتبعنا، وفق ما سمح به الحيز المتاح، تجليات الاختلاف والتعايش في تادلا بسيطا وجبلا من خلال ما يؤسس لوجود الأولى وما يفرض حصول الثانية، فأمكن تقديم عدة استنتاجات وخلاصات هذه أهمها:

- مجتمع تادلا وما إليها من الجبال، مجتمع يحن للنوابت، انغرست فيه التنظيمات الاجتماعية التي اشتغلت خارج إطار الدولة لأمد طويل، ليس فقط لأنه لم تطله يدها غالبا في مغرب ما قبل الاستعمار فقط، ولكن أيضا لأن هذا المجتمع تتكيف ذهنيته مع التنظيمات التي ينتجها بنفسه والتي تتولى شؤونه، ما يؤكد هذا الاستنتاج هو أن بعض القضايا يستعصي حلها وتغدو خلافا لما تتدخل المؤسسات المكناة "إدارات الدولة"، سيما ما يتعلق بالاستفادة من المراعي الجماعية المشتركة (مرعى ألوز بين تيلوكيتوأيت محمد- مرعى تنكارف بإقليم أزيلال)، وبتوزيع مياه السقي خاصة منابع الدير التي تسقي الأراضي السهلية.

- الاقرار بالوظيفة التحكيمية للمؤسسات الاجتماعية التقليدية ليس دعوة لإحيائها، ينبغي الدفع بها نحو التنظيم والعقلنة للتقليل من ثقل الدولة ومن مهامها، التي ينبغي أن تصرف في اتجاهات تتعالى عن المستويات الدنيا داخل المجتمع.

- الاختلاف قائم والاعتراف به وعي، لم يحصل هذا في الماضي فأنتج انغلاقا وخلافا مكلفا لمن صنعه وعلى من فرض عليه.

- الاختلاف حق، وحق الاختلاف يدفع إلى الابداع والخلق، والابداع تزيد وتيرته في إطار التكامل وليس في إطار تجانس مصطنع.

- الاختلاف قضية ثقافية، وهاجس الحد منه هدر للوقت، آن الأوان للسياسي ولغيره استيعاب الفرص والامكانات التي يتيحها الاختلاف.

- التعايش ينشأ داخل الاختلاف، تنجح التنظيمات الاجتماعية الموازية في إقراره، ويغذو الاختلاف ايجابيا لما يعترف به، وفي الأصل ليس ثمة مدعاة للتعايش لو لم يوجد الاختلاف.

- الاختلاف رأسمال رمزي، طال أمد الخوف منه، أنتج ذهنيات تخاف من الآخر وتتوجس منه، اليوم وبعد الوعي بايجابياته ينبغي استثماره سياسيا وثقافيا.